

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين داخل القاعة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين خارج القاعة،

هذا هو النمط اللي ولينا تنديرو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، برفو.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

إذن، السيد الوزير المحترم، استمعنا بإمعان لدفاعكم حول جدول مشروع قانون المالية التعديلي واللي دفعتمو فيه على مجموعة من المرتكزات اللي اعتبرتها بأنها جزء أساسي من هذا التعديل وعلى أنه هذا تعديل اجتماعي وفيه بزاف ديال الأشطر الاجتماعية.

أولا نبغي نقول بأنه إلى كانت كوفيد-19 هي آفة وعاشها في المغرب أنا أعتقد أن الحكومة كانت بالنسبة لها مسألة إيجابية، مسألة إيجابية أولا لأنها الحكومة وعلى مر السنين الفارطة لم تستطع أن تحقق ولو النذر القليل من ما وعدت به المغاربة لا في التصريح الحكومي ولا فيما يخص لا معدلات النمو السنوي طيلة الأربع سنوات الفارطة ولا فيما يخص كذلك حتى مناصب الشغل التي تحدث عنها، ولا حتى الأهداف الحقيقية اللي الحكومة رسمتها من أجل مغرب أفضل، وبالتالي على أنه بزاف ديال الأشياء أصبحت كوفيد-19 شاعة علقت عليها الحكومة مجموعة من الاخفاقات ديالها وستعلق عليها مجموعة من الاخفاقات ديالها، ونعتبروها بأنها مناسبة كانت الحكومة باش تصحح مجموعة من الاختلالات لا في مشروع قانون المالية المعدل ولا في التوجهات العامة للحكومة، ولكن للأسف الحكومة من جديد تخلف الموعد مع المغاربة في هذه اللحظة، مفصلية وتاريخية من الاقتصاد المغربي ومن كذلك التوجهات الاجتماعية، وما الجدوى من قانون مالية تعديلي؟ إلى كنا نتكلمو على أن التوجهات العامة ديالو كانت غادي تصب في اتجاه اجتماعي في حين أنها لم تلامس الاجتماعي ملاسة حقيقية ونبغي نتكلمو:

(1) في جانب التشغيل، تكلمتمو في إطار العرض ديالكم أنه من هنا للسنة القادمة، منتصف السنة القادمة غادي تكون في القطاع العام 44.000 منصب شغل في القطاع العام، هذا السيد الوزير بجانب للحقيقة إذا عرفنا بأنه سنويا في 2019 اللي غادرو للتقاعد هم 21.800 يعني حوالي 22.000 اللي مشاو للتقاعد في 2019، و2020 كذلك نفس العدد وبالتالي على أنه بعملية حسابية بسيطة من هنا حتى السنة المقبلة، عدد مناصب الشغل في القطاع العام يعني في الوظيفة العمومية ما يمكن تزيدو غير 4000 وشي حاجة، وهاذ 4000 في حد ذاتها حتى في هاذ قانون الميزانية

محضر الجلسة رقم 302

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1441هـ (17 يوليو 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعة وإثنان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانونين:

1. مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20

للسنة المالية 2020؛

2. التصويت على موارد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل

رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛

3. التصويت على مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة

المالية 2020 برمته.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخص هذه الجلسة العامة الثالثة (المقصود: الرابعة) للدراسة

والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20

للسنة المالية 2020، وفق البرنامج الآتي:

1- في البداية مناقشة الجزء الثاني.

2- التصويت على موارد الجزء الثاني.

3- التصويت على مشروع قانون المالي المعدل برمته.

وغادي نبدأو إن شاء الله بالمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون

المالية المعدل.

قبل ما نعطي الكلمة لأول متدخل كندكر المجلس المحترم بالاجتماع الذي

تم في ندوة الرؤساء والمكتب على أن المداخلة اللي بغى يدخل يدخل اللي

ما بغاش يدخل غادي يدفع المداخلة ديالو كتابة باش نضموها إلى التقرير

العام (المقصود: محضر الجلسة العامة)، هل هناك من يتدخل في الجزء

الثاني؟

الفريق الاستقلالي؟ حتى اتنوما.

إذن غادي نبدي نعيط: الأصالة والمعاصرة طبعا ما بغاوش، الفريق

الاستقلالي.

انتوما جزء من الحكومة ووزير كذلك ديال الوظيفة العمومية وهي مناسبة باش نقول لك السيد الوزير راك اغبرقي علينا في الحوار الاجتماعي، خاصك تبان في الحوار الاجتماعي لأنه القطاع العام فيه مشاكل كثر من القطاع الخاص في الفترة الراهنة، والإشكالات اللي تنعشوها داخل الحوار الاجتماعي كثيرة في القطاع العام، وأعتقد بأنه قطاع الصحة من القطاعات اللي ولو غادي يتم فيهم التوظيف ولكن ما كاينش العناية الحقيقية برجال ونساء قطاع الصحة في مشروعكم الذي قدمتموه.

التعليم، التعليم ناضت الدنيا ولم تقعد على قانون الإطار وتوافق الجميع في فترة اختلف الجميع ومن بعد في هنية اتفق الجميع وما عندو أي حيز حقيقي داخل الميزانية التعديلية اللي قلتو واللي كنتو ملزمين داخل الحكومة على أنه التطبيق يبدأ في هاذ الميزانية ديال 2020 والحجم ديال الاستثمار فيه لا يساوي أي شيء مقارنة بحجم قانون الإطار ديال التعليم.

السكن، كذلك ومثال مسألة الحماية الاجتماعية واللي احنا أثبتت التجربة على أنه القطاع غير المهيكل هو العمود الأساسي في الاقتصاد المغربي ما فكرناش كيفاش يمكن نديرو الحماية الاجتماعية في هاذ الفترة وغتكون حرجة للطبقة الشغيلة والفقراء والمعوزين والطبقة الهشة والناس اللي في القطاع غير المهيكل كيفاش يمكن تديرو حاية اجتماعية تضامنية فيها الجميع، وهذا هو مستوى التضامني الخاص يكونو فيه المغاربة إلى بغينا نمشيو بحس تضامني كيف ابدينا في الأزمة، ما خمتوش فيه السيد... ما خمتش فيه الحكومة بصفة عامة.

العالم القروي كذلك، فترة جفاف تقصتو من الصندوق ديال التجهيز ديال العالم القروي مشاكل الماء مشاكل كثيرة.

ثانيا، الهجرة، الهجرة من العالم القروي للمدن والحواضر واللي غادي تدير أزمة جديدة ديال البأس واللي منتظرة بصفة كثيرة، ما كاينش إجراءات عملية باش هاذ الناس يقاوا في بلايصهم.

ثانيا، بصفة عامة السيد الوزير المحترم، نحن نرى على أنه هذا مشروع قانون المالية التعديلي لم يأت لا في اللحظة الذي انتظره المغاربة ولا من بعد لحظة انتظار طويلة التي.. أشهر عديدة والحكومة تدرس والحكومة تدرس مضاعفات ولكن الإجراءات راه بديتها من 15 مارس، بديتها من 15 مارس بتوقيف ديال التزيقات في القطاع العام، بديتها من 15 مارس بمجموعة من الإجراءات وساهمت الطبقة الشغيلة المغربية في مجموعة كذلك بالتضحيات ديالها ولكن الحكومة لم تكن في الموعد حينما أتت بهذا المشروع، أتت به وفق حسابات ضيقة كيف قلت لك في البداية، ووفق كذلك منظور أحادي الجانب، وانتوما في هاذ المنصة قبل ساعة تكلمتو قلتو على أنكم تتكلمو مع الأحزاب السياسية ومع التنظيمات المهنية، التنظيمات المهنية والأحزاب السياسية جزء من هذا المجتمع، لكن الحركة النقابية أيضا جزء وهلمتو على أنكم تقولوها السيد الوزير، لأنكم فعلا ما درتوناش في لجنة اليقظة، وجميع الأشياء اللي اتفقتم عليها في لجنة اليقظة

التعديلي ما كاينش أش من القطاعات غنتجه بما أنكم حدد السيد رئيس الحكومة القطاعات المعنية واللي قلتو على أنها الدفاع، الأمن، الصحة، التعليم واللي هي قطاعات قلتو على أنها تشغل 90% دائما في الوظيفة العمومية، 90% من المناصب في الوظيفة العمومية ولكن كين قطاعات أخرى اللي هلمتوها السيد... هلمتها الحكومة بصفة عامة ولا ألومكم انتوما السيد وزير المالية كإطار وطني ولكن ألوم التقطبات السياسية الحادة داخل مكونات الحكومة واللي أدت على أنه هذا القانون الميزانية التعديلي، مشروع قانون الميزانية التعديلي يخرج بتوجهات سياسية متناقضة ومختلفة، لا في الزمان ولا في المكان، في حكومة تعيش صراعات داخل الأغلبية الحكومية وبالتالي هذه الصراعات ستؤثر حتما على التوجهات العامة وستؤثر كذلك في القادم الأيام على المجموعة.

يمكن اللي نقولو أنه في مستوى التشغيل خاصة في القطاع العام بدلت المتقاعدين بالمتقاعدين وهاذ الشيء غادي تديرو وهذا ضرب كبير أولا للمكتسبات ديال الطبقة الشغيلة، وثانيا حتى للفرص ديال أبناء الشعب المغربي على أنهم يمكن يولجو للوظيفة العمومية، وهذا كذلك حتى لو قلتو بأنه من هنا 2023 حسب قانون المالية أو حسب قانون المالية بأنه المناصب ستزداد ما باينش أفق حقيقية على أنه المناصب خاصة في القطاع العام؛

(2) في القطاع الخاص، درتو مجموعة قلتو من الحوافز للقطاع الخاص فيما يخص الشركات، ماشي حوافز غادي تزداد المديونية أكثر بالنسبة للشركات خاصة الشركات المتوسطة والصغرى لأنه حجم التخفيضات لا فيما يخص لا في الضريبة ما كاينش تخفيضات حقيقية، كين تسهيلات في الأداء وكين قروض مؤجلة الدفع لما بعد، وبالتالي على أنه إذا لم يكن إقلاع اقتصادي في فترة وجيزة غادي توجد مقاولات صغرى والمتوسطة نفسها في ضائقة مالية حقيقية وغادي تمشي للفلس وغادي يكون هناك طرد تعسفي وغادي يكون هناك فقدان مناصب الشغل وبالتالي على أنه حتى في إطار الاستثمارات العامة ديال الدولة واللي قلتوا بأنكم غادي تزيدوها بـ 7.5 مليار ديال درهم أشنو هي فرص الشغل غادي تتيح لنا؟ إلى ما كانش الاستثمار العمومي منتج للشغل لا داعية للاستثمار العمومي، وأعتقد على أنه من الأولويات الاستثمار العمومي خاصة استثمار الدولة على أن يكون هو متيح لفرص الشغل حقيقية للمغاربة وبهاذ الحجم ديال الاستثمارات لا في السنوات الثلاث الفارط ولا في هاذ السنة أعتقد أن مناصب الشغل ضعيلة جدا جدا مقارنة مع الحجم المادي للاستثمار العمومي؛

(3) قطاع الصحة من القطاعات الاجتماعية المهمة، هاذ القانون الميزانية التعديلي ما اعطى ولو امتياز لرجال ونساء الصحة اللي كانوا في الواجهة، وهاذ الناس اللي حاربو في فترة كوفيد و لازالوا يشتغلون على أرض الواقع، ما اعطاهم أي امتياز، ما اعطاهم حتى القدرة على أنهم في هاذ الشيء ديال التزيقات يكونو حتى أنهم باقي الموظفين وانتوما السيد وزير المالية أيضا

كرامة الشعب المغربي، وثانيا تدير عدالة اجتماعية، وثالثا تقطع مع اقتصاد الربيع وتقطع مع مجموعة من ممارسات احتكارية اللي بصمت تاريخ هاذ الحكومة.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن ولاه.

طبعاً، من الإنصاف أن نرى بعينين لا بعين واحدة، أن نرى الإيجابي وثمنه وأن نرى السلبي ونسجله، عيب وعار أن تكون التجربة المغربية والمعالجة المغربية لجائحة كورونا محل إشادة دولية وإقليمية وقارية، ومحل جلد وعتاب ولو محلياً نحن نقدر العمل الحكومي الرائد الذي أتت جائحة كورونا لتشهد بتميزه وبفوقه وبجأحه، ليس من السهل أن تواجه أية حكومة جائحة بهذا الحجم وبهذه الفجائية بتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، والحكومة تستحق وسام شرف لأنها استطاعت أن تعالج الأزمة في شموليتها صحياً واجتماعياً واقتصادياً، مع تأمين الجانب الصحي والنجاح في قطاع التعليم لنعرف أن مجموعة من الدول عجزت عن اجتياز عن تنظيم امتحانات البكالوريا في الوقت الذي أننا وبالمناسبة نهئى الناجحين فيها استطاعت بلادنا أن تنظم هذه الامتحانات في ظروف عادية ومطمئنة.

في الجانب الاجتماعي لا يمكن أن ننكر الجهود الذي بذل من خلال صندوق جائحة كورونا الذي تم خلقه بمبادرة ملكية، فليس من السهل أن تدعم ملايين الأسر في حدود تقريبا 6 مليون دالاسر في ظرف قياسي وبشكل سلس وهادئ، مما جعل منسوب الثقة في المؤسسات وفي الدولة وفي الحكومة لأول مرة يعرف مستويات قياسية وغير محدودة.

السيد الوزير، بالعكس نحن نهنتكم في فريق العدالة والتنمية ونهنت عبركم وفيكم الحكومة برمتها وبلدنا بشكل عام، فقد كنتم في مستوى اللحظة التاريخية وفي مستوى هذه الجائحة التي نطلب الله سبحانه وتعالى مرة أخرى أن يعجل برفع الوباء والبلاء عنا وعن البشرية جمعاء.

نحن نسجل بكل فخر ما تحقق في الجانب الاجتماعي وما للجميع شاهد عليه، فنحن قبل أيام وأسابيع معدودة مررنا في هذه أو صادفنا في هذه الغرفة على القوانين المنظمة للاستهداف الاجتماعي عبر السجل الاجتماعي والوكالة الوطنية للسجلات، ثم شهدنا بأعيننا عدد الأسر التي استفادت من صندوق كورونا، وبالموازاة معه استفادت آلاف الأسر أيضا من دعم التمدرس رغم أن التمدرس كان عن بعد وتم التسجيل فيه نجاحا معتبرا

غالبها جبتها في إطار قانون المالية التعديلي وكأنكم تخططون وحدكم مع أطراف أخرى، حتى هاذ المقاولو المغربية إلى كانت معكم في لجنة اليقظة، راه لم تستفد بالشكل اللي غادي يجعلها قادرة على أنها تواجه صعوبات المقبلة، ولم تستفد كذلك بشكل على أنها تكون قادرة على أنها تحافظ مناصب الشغل، ولم تستفد بالشكل تكون قادرة بالأحرى على أنها تخلق لنا فرص عمل جديدة.

نحن أمام مشروع قانون مالية تعديلي وفق أجندة محدودة في الزمن والمكان ووفق رؤية لا ننظر منها كثيرا بالنسبة للمعيش المغربي وبالنسبة كذلك للرفع من القدرة الشرائية ديال المواطنين، وبالنسبة كذلك من الحفاظ على الطبقة الوسطى المغربية واللي ربوها المغاربة جميع بالتضحيات جميع واستطعنا على أن في لحظة معينة تكون عندنا طبقة وسطى مغربية والتي دمرتها هذه الحكومة الحالية من خلال السياسات الغير مطمئنة للمغاربة كاملين، وإلى كانوا المغاربة ساكنين في هاذ اللحظة السيد الوزير، ساكتين بحس تضامني وساكتين بأن الأمور تنقلو بأنه هناك إجماع وطني بقيادة جلاله الملك، ولكن اتنوما يوم على يوم بتصرفاتكم في الحكومة تتفقدو المغاربة هذا التضامن وتتفقدنا هذا الحس الوطني اللي احنا تربي فينا في هذه الفترة ديال الجائحة، ولذلك السيد الوزير، مع متمنياتي لكم بالتوفيق ولهذا البرنامج أو مشروع القانون المعدل على أنه يكون ولو يساهم بقليل إلا أننا داخل حزب الاستقلال لا نرى فيه إجابات حقيقية حول المشاكل ديال الساكنة وحول كذلك الطموحات ديال المغاربة السيد الوزير.

هذا نبغي نقولو لك اليوم وليست بصورة نقدية فقط، احنا راه تتشوفو حتى في التصويت ديالنا كان التصويت فيما يخص الأشياء اللي هي مهمة جدا، ولكن تنقلوه للتاريخ وللتاريخ نضيف بأن هذه الحكومة منذ سنة ونضيف هي في صراعات فيما بينها وبعيدة على الهوموم الحقيقية ديال الشعب المغربي.

المغاربة بغاو يسمعو، السيد الوزير بغاو يسمعو شحال غادي تزيدنا، شحال غادي تزيد سوايع ديال الخلاص ديال الناس بغاو يسمعو أشنو هي البرامج الاجتماعية الحقيقية، بغات تقيص المغاربة، المغاربة كيف التقارير ديالكم ديال لجنة اليقظة تتكلمو بأن استفادت 6 مليون ديال الناس، 6 مليون ديال أرباب الأسر إلى أسرة مكونة غير من 3 الأشخاص راه كنتكلمو على 20 مليون مغربي تحت حافة الفقر من 36 مليون مغربي، شحال فوق الهشاشة؟ شحال من الطبقة المتوسطة وشحال أغنياء؟ هذا هو السؤال الحقيقي.

هل نحن فعلا أمام محدودية موارد الدولة واللي خصنا نعترفو بها واللي ما عندناش قدرة على أننا:

- أولا، نحققو الكرامة للشعب المغربي، هل نحن أمام محدودية حقيقية ديال الموارد ديال الدولة؟ أم أمام تضاربات سياسية داخل أغلبية حكومية اللي ما استطعت على أنها تنتج المغاربة برامج حقيقية قادرة على أنها أولا تصون

وأحداث الوكالة الوطنية للسجلات، آمليين أن يستمر هذا النفس الإيجابي داخل المؤسسة التشريعية فيما تبقى من عمر هذه الولاية التشريعية من أجل إخراج باقي القوانين الأخرى، مما يمكن من تعزيز الحماية الاجتماعية لشرائح واسعة، وأخص بالذكر القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين ومدونة التعاضد المحتجزان بهذا المجلس منذ ولاية الحكومة السابقة.

إن اختيار أولوية الصحة على الاقتصاد جعل بلادنا تتخذ مجموعة من التدابير الاستباقية، في مقدمتها تعزيز وتقوية البنيات التحتية الصحية والكل يعرف حجم التخوف والتوجس الذي ساد عند بداية هذه الجائحة وكيف استطاعت بلادنا التغلب عليه وعدم إشعار المواطنين بوجود نقص في مستوى التجهيزات الطبية والتجهيزات الأساسية المتعلقة بقطاع الصحة. ختاماً، نقول أن ما وصل إليه بلدنا هو حصيلة مجهود جماعي أسهم فيه الجميع الكل من موقعه، وإن كان بلدنا ليس في المستوى المنشود حالياً فليس هو أسوأ مما كان، وبالتالي أن النتيجة التي وصلنا إليها هي مجموع تراكبات بسليباتها وإيجابياتها.

ندعو لكم، السيد الوزير، مجدداً والحكومة بشكل عام بمزيد من التوفيق والنجاح لتحقيقوا وتبوءوا اقتصادنا وبلادنا وشعبنا المستوى المنشود من التنمية المكانة التي يستحقها بين الأمم.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة الآن للفريق الحركي.. أحسنت.
فريق التجمع الوطني للأحرار.. أحسنت حتى أنت.
الكلمة للفريق الاشتراكي، أحسنت.
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أحسنت.
فريق الاتحاد المغربي للشغل، كذلك أحسنت.
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما أكدنا على ذلك خلال مناقشتنا باللجنة، فإن (كوفيد-19) كجائحة كونية لم تخلل الأنظمة الصحية فقط، بل فرضت توقف الأنشطة البشرية وزعزعت صلابة البدييات الإنسانية وقيمتها وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية، الجائحة لا أحد قادر على ضبط مسارها وهي ضاغطة بشكل كبير على الاقتصاد والمالية العمومية على المدى المتوسط.

مقدراً، ونسجل بالخصوص تخصيص تعويض شهري قدره 2000 درهم لفائدة جميع المأجورين المصروح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واستمرار استفادة 105.000 ونصف أي ما مجموعه 179.000 يتيم وبتيمة بغلاف مالي ناهز المليارين ونصف درهم، ثم المصادقة على 45 مشروع اتفاقية استثمار بغلاف مالي إجمالي يفوق 23 مليار درهم، ستمكن من توفير 3194 منصب شغل مباشر و5406 منصب شغل غير مباشر.

ثم نسجل باعتزاز التكفل بالمغاربة العالقين بالخارج بسبب غلق الحدود وإعادة حوالي 11.000 مواطن منهم والتكفل بالأشخاص بدون مأوى في فضاءات خصصت لهذا الغرض مع إرجاع العديد منهم إلى أسرهم، وتحسين المنح الدراسية المخصصة لتحضير دكتوراه الطب والصيدلة وطب الأسنان والبيطرة ومهندس الدولة، وفي هذا السياق لا بد من الوقوف باعتزاز عند هذا المجهود الاستثنائي في هذه الظرفية، لإيصال الدعم للمعنيين خصوصاً أولئك المتواجدين بالعالم القروي بنسبة 45% مع يستلزمه ذلك من تعبئة من التجهيزات اللوجستية والموارد البشرية وتطوير الأنظمة المعلوماتية، وهذه فرصة لنشكر كل أطر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على ما بذلوه من جهد مضي في هذا الجانب.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنهم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وإسهاماً منا في التفكير الجماعي حول سبل تجاوز هذه الأزمة ندعو إلى:

- أولاً جعل النموذج التنموي الجديد إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تبويء قطاعي الصحة والتعليم المكانة التي يستحقانها ودعم وتعزيز البحث العلمي وجعله في خدمة التنمية المستدامة، وتعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية، وتوسيع منظومة الحماية والرعاية الاجتماعية، من خلال تعميم التغطية الصحية الإلزامية على كل الفئات الاجتماعية وإصلاح أنظمة التعاضد وضمان حكمتها، وتفعيل وأجراً التشريعات الوطنية والانفاقيات الدولية ذات الصلة، وتقوية دور الجماعات الترابية من خلال احترام صلاحياتها، لاسيما مبدأ التدبير الحر والإسراع بتنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، مع التسريع بتنزيل القانون المتعلق بالسجل الوطني للسكان وبالسجل الاجتماعي الموحد، مما سيمكن من ضمان التقائية برامج الدعم التي تقودها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

إن تداعيات جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية لبلادنا لم تمنع الحكومة من إطلاق حزمة من البرامج الاجتماعية بتعليمات ملكية سامية لتخفيف آثار هذه الجائحة على الفئات الهشة، ونتمن انخراط البرلمان بمجلسه في هذا المجهود الوطني الاستثنائي، من خلال الدراسة والتصويت على مجموعة من مشاريع القوانين ذات البعد الاجتماعي بحس وطني غابت عنه التقاطبات التقليدية أغلبية ومعارضة، في مقدمة هذه القوانين مشروع قانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي

من خلال المناقشة لمسنا الضغط الكبير الذي مارستها جماعات ضاغطة للاستثمار في العقار وفي التصدير وفي بعض الصناعات والقطاعات الإنتاجية، لكن لا شيء عن الفلاح وسكان العالم القروي.

حضرات السيدات والسادة،

هناك خلاصات من اللازم استخلاصها من تجربة الأزمة التي نعيشها اليوم:

أولا، أي إفراط في التفاؤل والاطمئنان قد يؤدي إلى رفع سقف الانتظارات والتطلعات لمختلف شرائح المجتمع المغربي؛

كذلك يجب أن نعطي الأولويات للقطاعات الوطنية التي مكنتنا من الصمود خلال أزمة الحجر الصحي ودعمها لتتجاوز تداعيات الأزمة وأخص بالذكر القطاع الفلاحي؛

ثالثا، الاستمرار في البرامج الوطنية التي كانت انطلقت قبل أزمة كورونا، كورش مراجعة النموذج التنموي الجديد والمخطط الجديد للفلاحة الجليل الأخضر وغابات المغرب، كذلك مبادرة مصاحبة المقاولات، وكذلك تمويل شباب العالم القروي لإنشاء المقاولات ودعم أنشطته الذاتية.

السيد الوزير،

سأختم قولي باستعارة من كلامكم بصفتمك منسقا لأشغال لجنة اليقظة، حيث أكدتم على ما يلي:

"فإن إعطاء انطلاقة قوية وجديدة للاقتصاد الوطني لن يتم إلا من خلال تعبئة الموارد الضرورية والحرص على أن تعطى الأولوية في هذه الظرفية إلى الاقتصاد ..

السيد رئيس الجلسة:

راه قطعت الصوت، احترام الوقت، الرئيسة الله يرضي عليك. الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

في البداية لا بد أن أعبر لكم عن امتعاضنا لقرار حرمان البرلمان من مناقشة تفاصيل الميزانيات القطاعية داخل اللجان المختصة وحرمانه أيضا من كل المعطيات المفصلة المتعلقة بهذه الميزانيات.

السيد الوزير،

لقد انتظر المغاربة كثيرا هذا المشروع وكانت آمالهم كبيرة بحجم الرهانات التي تمثلها المرحلة، فالكل كان ينتظر إعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية وعلى رأسها الصحة والتعليم والشغل، خاصة وأن هذه الجائحة جعلت دول العالم تجمع على أهمية هذه القطاعات وأهمية أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في توفير الخدمات العمومية للمواطنين وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لذلك،

في هذا السياق، كان من الأفضل إثارت حوار وطني حول برنامج لإعادة الإقلاع الاقتصادي على المدى الزمني المتوسط حتى تكون الرؤية شمولية مندمجة وتدرجية، لأن منطق المؤشرات الرقمية سواء تعلق الأمر بالماكرو اقتصادي أو بالسياسات القطاعية، وحتى السياسة الضريبية يقتضي وضع تصور لتدارك العجز الموازناقي ودعم النمو ودعم القطاعات المتضررة، كذلك تصور واضح للأولويات: البطالة وفقدان الشغل والركود الاقتصادي، كذلك تراجع المداخيل، تراجع الطلب الداخلي والخارجي وضعف التموليات والاستثمارات.

فعلى سبيل المثال تؤكد بعض الدراسات أن الصادرات الفلاحية خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 عرفت تراجعا بنسبة ناقص 7.5% وبخسارة مالية تصل إلى 1885 مليون درهم نظرا لتراجع الطلب الأوربي، كما تتوقع انكاشا أيضا اقتصاديا بين 4 و10% وتساعد البطالة إلى ولا 4 أو 5 مليون مواطن سيقفدون الشغل، وفي ظل هذا الواقع نرى في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أن الوقت ليس مناسباً لما لاحظناه من ضغط اللوبيات في مختلف القطاعات لتحقيق مكاسب أو أرباح الأزمة، على حساب الخزينة العامة والمالية العمومية، وهو السجال الذي جعل المواطن المغربي والرأي العام الوطني يطرح تساؤلا عميقا حول قدرة وطبيعة قانون المالية التعديلي، هل هو محاولة لتمنيع الاقتصاد وتحقيق الإقلاع وصيانة المكاسب الوطنية؟ أم هو انصياع لضغط بعض مجموعة المصالح؟

السيد الوزير،

بالنسبة لقانون المالية 2020 (ليس المعدل)، اعتمدت فرضية محصول زراعي يقدر بـ 70 مليون قنطار، وقانون المالية المعدل بيني الآن ليس فقط على فرضية بل على واقع 30 مليون قنطار وهو معدل دون المتوسط بكثير الذي فاق 80 مليون قنطار سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يعني أن الجفاف هذه السنة كان أثره ووقعه حاضرا بقوة في القطاع الفلاحي والعالم القروي، وإذا ما انضافت لذلك إجراءات الحجر الصحي وإغلاق الأسواق بالعالم القروي، فإن سكان القرى والمناطق النائية والجلبية عانوا الكثير.

السيد الوزير،

الفلاح البسيط لم يجد محصولا زراعيا ولم يروج ماشيته وإنتاجه الحيواني وتحمل العبء العائلي والأسري وتغذية الماشية والدعم بالشعير لا يغطي الحاجيات، لقد تحول معظم الفلاحين الصغار إلى فاقد الشغل والدخل ولم يستفيدوا من دعم "كوفيد-19".

السيد الوزير،

الفلاحة ظلت صامدة والفلاح والإنسان القروي ظل صامدا لتوفير الغذاء والمنتجات بالأسواق الوطنية، وأتم اعترفتم بذلك في مقدمة تقديم المشروع، لكن ماذا حمل هذا المشروع لفائدة ساكنة العالم القروي ولشباب العالم القروي الأكثر تضررا بالجفاف وبكورونا وبتداعياتها؟

شعارات الحكومة التي ما فتئت تشجع هذا القطاع على حساب القطاع العام تحت ذريعة أنه يقدم خدمة عمومية.

السيد الوزير،

لقد قلتم بأن مشروع قانون المالية المعدل احتفظ بـ 90% من المناصب المالية المدرجة ضمن قانون المالية 2020، لكن ما لم تقولون للمواطنين هو أن مناصب الصحة والتعليم لا تمثل سوى 20% من هذه المناصب، فإن البعد الاجتماعي المزعوم الذي أكدتم عليه في معرض جوابكم في إطار مناقشة هذا المشروع، ولماذا تفضلون المواطنين عندما تقولون بأنكم ستحدثون ضعف المناصب المالية المفتوحة سنويا من طرف الدولة خلال سنة 2021 والحال أن الأمر يتعلق بمناصب 2020 المجمدة، إضافة إلى المناصب التي سيتم إحداها لفائدة المؤسسات العمومية خلال سنة 2021.

السيد الوزير،

بدل استخلاص الدروس من الجائحة وتأسيس الدولة الاجتماعية الضامنة للعدالة الاجتماعية، إنكم ماضون في تفكيك المرفق العام عن طريق الخصخصة المقتعة المسماة شركات قطاع عام قطاع خاص.

شكرا أكتفي بهذا القدر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السي أعمو، تريدون أخذ الكلمة؟

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في بداية هذه الجلسة صادقنا على مشروع قانون يتعلق بالصناعة الحربية في المغرب لأول مرة، وهي مبادرة لا أظن أن هناك مبادرة أكثر منها جرأة وقوة جاءت بها القوات المسلحة الملكية ودارت في مجلس وزاري بداي الأسبوع.

أتمنى أن يكون ذلك مؤشرا ليصل إلى من وجه إليه، وهو القدرة المغربية، وهي المقابلة المغربية والاستثمار الوطني، هو الخروج من الجمود والتقليد إلى رخ الرهان داخل المقابلة الصناعية ديال المستقبل، هذا هو الذي أريد أن أقوله لأنني فهمت ما المغزى والمقصود من هذا القانون، أتمنى أن نرخب الرهان.

ولكن ما حصل خلال هذه الجائحة بالنسبة للمقابلة شيء آخر، نتمنى أن تكون ضمن الأولويات التصنيع والصناعة من هذا النوع، وبالتالي فتحنا إفريقيا ولكن لا نستمر لأن إفريقيا تنمى، ولكن لن نستمر أن نصدر ما هم ليسوا بحاجة إليه، محتاجين التكنولوجيا الكبيرة، وعندنا القوة البشرية المؤهلة اللي الآن تدور خارج المغرب، عليكم أن تفعلوا ما يمكن لتجميع هذه

لكن "تمخض الجمل فولد فأرا".

السيد الوزير،

لم نكن ننتظر من هذا المشروع أن يأتي بالإصلاحات الجوهرية لإعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية، لأن ذلك يتطلب نقاشا عموميا ووقتا أطول، ولكن كنا ننتظر إشارات قوية من خلال إجراءات مستعجلة تتم على الخصوص الزيادة في ميزانيتي الصحة والتعليم وتشجيع البحث العلمي والأطر المغربية لوضع الأسس لصناعة وطنية تضمن لنا الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية الضرورية بدل استهلاك المنتوجات المستوردة، كما كنا ننتظر الزيادة في ميزانية الشغل خاصة في الشق المتعلق بمناصب مفتشي الشغل نظرا للحاجة الملحة التي ابانت عنها الجائحة، لكنكم ألغيت المناصب التي كانت مخصصة لهذا القطاع والتي هي 54 منصبا.

السيد الوزير،

لقد أبانت الجائحة أن الإنسان يسمو على أي توازنات اقتصادية، حيث اتخذت قرارات شلت قطاعات إنتاجية كثيرة واستثبتت تلك المتعلقة بالمعيش اليومي للإنسان، كما ارتبطت بعض هذه القرارات وعلى رأسها الحجر الصحي بعجز المنظومة الصحية المغربية، فكيف قررتم في مشروع قانون المالية المعدل عدم الرفع من ميزانية الصحة التي تعد من بين الأضعف في المنطقة والتي تبقى بعيدة عما توصي به منظمة الصحة العالمية؟ خاصة وأتينا لم نخرج بعد من الجائحة ولا نعرف كيف ستتطور الحالة الوبائية سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الوطني في الشهور المقبلة، بل في الأسابيع المقبلة، بالإضافة أيضا إلى احتمال تعرض العالم إلى أوبئة وجائحات أخرى كما ينبه إلى ذلك العلماء المتخصصون.

السيد الوزير،

في إطار التدابير الاحترازية قررت وزارة التربية الوطنية تعليق الدروس الحضورية وتعويضها بالتعليم عن بعد، ورغم كل الجهود الذاتية المبذولة سواء من طرف الأطر التربوية أو من طرف التلاميذ والطلبة وأسرههم فقد فشلت هذه العملية في تعويض التعليم الحضورى، وهو ما جعل الوزارة تقرر الاقتصار على الدروس الحضورية في امتحانات البكالوريا وفي تقييم المتعلمين في باقي المستويات الدراسية، ويعود فشل هذه العملية أساسا إلى المشاكل البنوية التي يعاني منها القطاع رغم أهميته في بناء الإنسان، وبالتالي في التنمية، كما أن الفوارق الاجتماعية والمجالية الصارخة ساهمت في فشل هذه العملية، وبدل الرفع من ميزانية هذا القطاع لتأهيله في مواجهة أي ظروف استثنائية قد نواجهها في الأشهر أو الأسابيع المقبلة، قتم بتقليص هذه الميزانية بما يفوق 4 مليار درهم وحافظتم على نفس التصور الذي حكم إعداد ميزانية 2020، علما أن الجائحة فرضت واقعا ومنطقا آخر يتجلى في ضرورة توفير المستلزمات الضرورية للتعليم عن بعد واستعداد المدرسة العمومية لاستقبال تلاميذ القطاع الخاص الذين يرتقب أن يغادرو هذا القطاع الذي أبان على طبيعته التجارية الحقيقة وفند كل

عندهم، والتعليم تم تخفيض، كيف ما جاء في المداخلات، تم تخفيض هاذ الميزانية.

احنا نقتراح التعديل هو أن نحافظ للتعليم على الأقل على الميزانية اللي كانت عندهم ونزيدو 2 المليار في الميزانية ديال تسيير قطاع الصحة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

قطاع الصحة، كما نتعرفو، هو منكب منذ يعني هاذ الجائحة ديال كورونا على هذا الموضوع، وكان مع إنشاء صندوق جائحة كورونا تم تحويل يوم واحد 2 مليار درهم لوزارة الصحة إضافية لتسيير جائحة كورونا، وكنا في نفس الوقت اعطينا وعد لوزارة الصحة بأنه من هنا حتى آخر السنة أي مبلغ احتاجتو باش دير مواجهة بصفة فعالة ضد هاذ الجائحة، فاحنا مستعدين.

بالإضافة إلى هذا، ما قسناش من الميزانية ديال وزارة الصحة سواء فيما يخص مناصب الشغل أو فيما يخص الاستغلال أو فيما يخص التجهيزات. فيما يخص التعليم نفس الشيء، كين نقطة اللي جات تهم التقليل، ما شي التقليل ولكن يعني التحيين ديال الأرقام اللي تهم الأجور أو كتلة الأجور فيما يخص التعليم، اللي جات يعني عادية، لأنه جاء واحد القرار ديال تأجيل ما شي توقيف، ولكن تأجيل الترقيات ديال الموظفين بصفة عامة، ثم فيما يخص نفقات الاستغلال ديال التعليم فهاذو حتى هو ما فيهم فقط نفقات التحيين ديال المعطيات لأنه، كيف قلت لو، المدارس سدو وبالتالي نفقات المطاعم ما بقاتش خدمة، الداخليات ما بقاوش خدامين وبالتالي هاذيك الميزانيات اللي كانو في هذا حيدناهم، من غير ذاك الشيء ما كان حتى شي حاجة يعني حصلت كتقليل لنفقات ديال الميزانية ديال التعليم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاذ التعديل إذا ما سحبش للتصويت.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

بالنسبة للقرار اللي هم التعليم واللي تم توقيف الترقيات ديال جميع الموظفين، هذا كان قرار فوقي بدون الاستشارة مع النقابات، وبالتالي احنا تنتشبو بالتعديل ديالنا.

الأمر لخلق ديناميكية جديدة للمستقبل.

كنا نتمنى أو نطمح أن نرى في مشروع قانون المالية ضمن الأولويات الصناعة بالدرجة التي تستحقها في هاذ التجربة، على الأقل الإشارة إليها، طبعا ضمن الأولويات الكبرى، أشار إليها الزملاء، التعليم، الصحة لأن الجائحة بينت لنا الكثير، فكنا نتمنى كذلك أن يكون مرفقا بخطة مرقمة تصنف الأولويات حتى تمكن من تعبئة كل.. بنفس الروح والتضامن الذي قوومت به الجائحة سيمكن أن نتغلب على التحديات الكبرى في هذا المجال. فإذن، أتمنى لكم التوفيق لأنكم قتم وأكيد بأنكم قتم بما أتم قادرين عليه وبجانكم عدد من الأطر، تحمسوا ليل نهار بروح وطنية عالية، ولكن الله غالب ربما المشكل جهة أخرى، ولكن كونوا متيقنين بأن المغاربة وراكم في هذه المعركة، علينا أن نربحها جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير إذا ما رغب في ذلك.

شكرا السيد الوزير، أحسنتم.

ونمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل.

وقبل ذلك نذكر المجلس الموقر بأن القانون التنظيمي للمالية 130.13 في المادة 53 منه يعطي للمجلس إمكانية التصويت الإجمالي على ميزانيات مجموعة من الوزارات أو على مجموعة من الفصول والمواد دفعة واحدة، وهو المبدأ الذي اعتمده مكتب المجلس بالاتفاق مع ندوة الرؤساء. إذن غادي نمشيو على بركة الله في هذا السبيل وهذا الطريق.

الجزء الثاني: وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة

مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

أولا: الميزانية العامة

المادة 10 وضمنها الجدول "ب" المتضمن للباب الأول المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للدولة موزعة بحسب القطاعات الوزارية والمؤسسات.

في هذا ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

فالتعديل اللي جينا على المادة 10 من مشروع قانون المالية المعدل، هو على التعليم والصحة، الكل يقر بأن هاذ القطاعين خصهم دعم وخص الاهتمام بهم، في الوقيتة الصحة تم الاحتفاظ فقط بذاك الشيء اللي كان

السيد رئيس الجلسة:

تعرض هذا التعديل للتصويت.

الموافقون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المعارضون = 27 (داخل القاعة: 22؛ عن بعد: 05)؛

المتنعون = 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن رفض المجلس التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بـ 27

ضد، 12 مع، امتناع 3 (الموافقون = 12؛ المعارضون = 27؛ المتنعون = 03).

غادي نستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت الإجمالي على الفصول المتعلقة بمشروع ميزانية جلالة الملك (القوائم المدنية ومخصصات للسيادة) والبلات الملكي وإدارة الدفاع الوطني (الموظفين والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة) من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020: الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: ننتقل الآن للتصويت دفعة واحدة على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للدولة لسنة 2020 (الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة). الموافقون: بالإجماع.

ثالثا: الآن غادي ننتقل للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية المختلفة بالنسبة للفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة، ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

1. رئيس الحكومة؛

2. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛

3. وزارة العدل؛

4. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

5. وزارة الداخلية؛

6. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

7. وزارة الصحة؛

8. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

9. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد

الاجتماعي؛

10. الأمانة العامة للحكومة؛

11. وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛

12. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

13. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

14. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

15. وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛

16. وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

17. وزارة الشغل والإدماج المهني؛

18. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

19. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

أعرض ميزانيات هذه الوزارات دفعة واحدة للتصويت وفقا للقانون التنظيمي للمالية:

الموافقون = 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون = 12 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 00)؛

المتنعون = 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن وافق المجلس على ميزانيات هذه الوزارات دفعة واحدة للتصويت، 28 موافق، معارض 12، ممتنع 3 (الموافقون = 28؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 03).

رابعا: غادي نعرض الآن للتصويت، الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة، والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية المتعلقة بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. والفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير، الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020.

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون = 12 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 00)؛

المتنعون = 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن وافق المجلس الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة، والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية المتعلقة بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. والفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير، الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020.

خامسا: غادي ندوزو مباشرة باش نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020، (الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة)، وأعرضها كذلك دفعة واحدة:

الموافقون = 36 (داخل القاعة: 27؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون = 05 (داخل القاعة: 05؛ عن بعد: 00)؛

3. وزارة العدل؛
4. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
5. وزارة الداخلية؛
6. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
7. وزارة الصحة؛
8. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
9. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
10. الأمانة العامة للحكومة؛
11. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
12. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
13. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
14. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛
15. وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛
16. وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛
17. وزارة الشغل والإدماج المهني؛
18. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
19. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

سنصوت عليها كذلك دفعة واحدة:
 الموافقون = 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛
 المعارضون = 13 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 01)؛
 الممتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الفصول المتعلقة بالقطاعات الوزارية من الجدول "ج" المتعلقة بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020، بـ 28؛ ضد 13؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 28؛ المعارضون = 13؛ الممتنعون = 04).

رابعا: الآن غادي ننتقلو للتصويت على الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020:

الموافقون = 27 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 07)؛
 المعارضون = 13 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 01)؛
 الممتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020، بـ 27؛ ضد 13؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 27؛ المعارضون = 13؛ الممتنعون = 04).

خامسا: غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء

الممتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).
 إذن وافق المجلس بـ 36؛ ضد 5؛ مع امتناع 4 (الموافقون = 36؛ المعارضون = 05؛ الممتنعون = 04).

الآن غادي نعرض الجدول "ب" برمته للتصويت:

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 09)؛
 المعارضون = 12 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 00)؛
 الممتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن صادق المجلس على الجدول "ب" برمته بـ 29؛ ضد 12؛ مع امتناع 4 (الموافقون = 29؛ المعارضون = 12؛ الممتنعون = 04).

الآن غادي نعرض المادة 10 للتصويت:

الموافقون = 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛
 المعارضون = 12 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 00)؛
 الممتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 10 بـ 28؛ ضد 12؛ مع امتناع 4 (الموافقون = 28؛ المعارضون = 12؛ الممتنعون = 04).

المادة 11 وضمنها الجدول "ج" المتضمن للباب الثاني المتعلق بالإعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للدولة.

في هذه المادة ورد تعديل، سحبته، سحب.

والآن غادي ننتقل للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار، المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

أولا: غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالبلاط الملكي، وإدارة الدفاع الوطني، من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020: الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بمشاريع ميزانيات مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020: الموافقون: بالإجماع.

ثالثا: الآن غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالقطاعات الوزارية من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020:

1. رئيس الحكومة؛

2. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛

المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 12 ب 28؛ ضد 12؛ مع امتناع 4 (الموافقون = 28؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 04).

ثانياً: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

المادة 13: وضمها الجدول "هـ"

الآن غادي ننتقلوا للتصويت الإجمالي على ميزانيات نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:
أولاً: أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وأبدأ بالمرافق التابعة لإدارة الدفاع الوطني للسنة المالية 2020:
الموافقون: بالإجماع.

ثانياً، غادي نعرض للتصويت نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020، التابعة للقطاعات الوزارية التالية:

1. رئيس الحكومة؛
2. وزارة العدل؛
3. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
4. وزارة الداخلية؛
5. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
6. وزارة الصحة؛
7. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
8. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
9. الأمانة العامة للحكومة؛
10. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
11. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
12. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
13. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛
14. وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛
15. وزارة الشغل والإدماج المهني؛
16. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
17. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

إذن غادي نعرض هاد الشي للمصادقة جملة واحدة:

الموافقون = 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعداد الإدماج:

الموافقون = 36 (داخل القاعة: 27؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون = 04 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 00)؛

المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لتقديماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعداد الإدماج ب 36؛ ضد 4؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 36؛ المعارضون = 04؛ المتنعون = 04).

الآن غادي نعرض الجدول "ج" برمته للتصويت:

الموافقون = 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الجدول "ج" برمته ب 28؛ ضد 12؛ مع امتناع 4 (الموافقون = 28؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 04).

الآن غادي نعرض المادة 11 للتصويت:

الموافقون = 27 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 07)؛

المعارضون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 11 ب 27؛ ضد 12؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 27؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 04).

المادة 12 وضمها الجدول "د" المتضمنة للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2020.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2020، ويضم هذا الباب:

- الفصل المتعلق "بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي"؛

- الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المتنعون = 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن وافق المجلس على جدول "د" الجدول المتضمنة للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2020 ب 29؛ ضد 12؛ مع امتناع 3 (الموافقون = 29؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 03).

الآن غادي نعرض المادة 12 للتصويت:

الموافقون = 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

1. رئيس الحكومة؛
 2. وزارة العدل؛
 3. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
 4. وزارة الداخلية؛
 5. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
 6. وزارة الصحة؛
 7. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
 8. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
 9. الأمانة العامة للحكومة؛
 10. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
 11. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
 12. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
 13. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛
 14. وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛
 15. وزارة الشغل والإدماج المهني؛
 16. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
 17. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.
كعرضها للتصويت جملة واحدة، ودفعة واحدة.
- الموافقون = 30 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 09)؛
المعارضون = 15 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 02)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).
- إذن وافق المجلس على نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للقطاعات الوزارية (المشار إليها أعلاه) بـ 30؛ ضد 15؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 30؛ المعارضون = 15؛ المتنعون = 04).
- ثالثا: الآن غادي نعرض للتصويت نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:
- الموافقون = 38 (داخل القاعة: 28؛ عن بعد: 10)؛
المعارضون = 05 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 01)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).
- إذن وافق المجلس على نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بـ 38؛ ضد 5؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 38؛ المعارضون = 05؛ المتنعون = 04).
- الآن نعرض هاد الجدول "و" برمته للتصويت:

إذن وافق المجلس على نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020، التابعة للقطاعات الوزارية (السالفة الذكر) بـ 28؛ ضد 12؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 28؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 04).

ثالثا: غادي نعرض للتصويت الآن نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020 التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

الموافقون: بالإجماع، ياك؟ إذن الموافقون.. عندو الحق.

الموافقون = 37 (داخل القاعة: 28؛ عن بعد: 09)؛
المعارضون = 05 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 01)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020 التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بـ 37؛ ضد 5؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 37؛ المعارضون = 05؛ المتنعون = 04).

الآن غادي نعرض الجدول "هـ" برمته للتصويت:

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛
المعارضون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على جدول "هـ" برمته بـ 29؛ ضد 12؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 29؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 04).

الآن غادي نعرض المادة 13 للتصويت برمتها:

الموافقون = 30 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 09)؛
المعارضون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 13 برمتها بـ 30؛ ضد 12؛ مع إمتناع 4 (الموافقون = 30؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 04).

الآن غادي انتقلوا إلى المادة 14 وضمها الجدول "و".

وننتقل الآن للتصويت الإجمالي كذلك على ميزانيات نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

أولا: الآن غادي نعرض للتصويت نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وأبدأ بالتابعة منها لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: غادي نعرض الآن للتصويت نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لباقي القطاعات الوزارية التالية:

الموافقون = 31 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 10)؛
المعارضون = 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).
إذن وافق المجلس على المادة 15 برمتها بـ 29 صوت؛ ضد؛ مع
امتناع 4 (الموافقون = 29؛ المعارضون = 13؛ المتنعون = 04).

الآن غادي نعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل
رقم 35.20 للسنة المالية 2020:

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛
المعارضون = 13 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 02)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم
35.20 للسنة المالية 2020 بـ 29 ضد 13 مع امتناع 4 (الموافقون = 29؛
المعارضون = 13؛ المتنعون = 04).

الآن غادي نعرض للتصويت مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة
المالية 2020 برمته:

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛
المعارضون = 13 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 02)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة
المالية 2020 بـ 29 موافق؛ معارض 13؛ تمتع 4 (الموافقون = 29؛
المعارضون = 13؛ المتنعون = 04).

شكرا السيد الوزير، شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار الدراسة
والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية
المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس
المستشارين لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في إطار مشروع قانون
المالية التعديلي لسنة 2020، والتي تأثرت بشكل حاد بإجراء الحجر
الصحي الذي تم اعتماده لتفادي تفشي وباء كوفيد-19 الذي اجتاحت العالم
ومن ضمنه بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

الموافقون = 31 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 10)؛
المعارضون = 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الجدول "و" برمته بالنتيجة الآتية: موافقون 31؛
ضد 14؛ مع امتناع 4 (الموافقون = 31؛ المعارضون = 14؛ المتنعون = 04).
غادي نعرض المادة 14 للتصويت:

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛
المعارضون = 15 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 02)؛
المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 14 بـ 29 موافق؛ 15 ضد؛ مع امتناع 4
(الموافقون = 29؛ المعارضون = 15؛ المتنعون = 04).

ثالثا: الحسابات الخصوصية للخزينة:

المادة 15:

الجدول (ز)

غادي نعرض للتصويت نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية
2020، والتي تضم:

1- الحسابات المرصودة لأموال خصوصية؛

2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية؛

3- حسابات العمليات النقدية؛

4- حسابات التمويل؛

5- حساب النفقات من المخصصات.

غادي نعرضها لتصويت دفعة واحدة:

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون = 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛

المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 15، جدول (ز) بـ 29 موافق؛ ضد 14؛
مع امتناع 4 (الموافقون = 29؛ المعارضون = 14؛ المتنعون = 04).

الآن غادي نعرض الجدول (ز) برمته للتصويت:

الموافقون = 28 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 07)؛

المعارضون = 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المتنعون = 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الجدول (ز) برمته بالنتيجة الآتية: 28 مع
الجدول و12 معارض وامتناع 4 (الموافقون = 28؛ المعارضون = 12؛
المتنعون = 04).

الآن غادي نعرض المادة 15 برمتها للتصويت:

الموافقون = 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛

الماء والغلف) في حين يعاني المجال القروي خصوصا كبيرا عمقته أزمة الجفاف، وتداعيات جائحة كورونا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا وكما سبق وأن أشرنا أننا أمام مناقشة مشروع قانون مالي تعديلي أملتته ظروف عالمية، تجلت في اجتياح كوفيد-19 (كورونا) لأحاء المعمور، الأمر الذي جعل اقتصادنا الوطني، يعرف انكماشاً، وتدهوراً، كباقي الاقتصاديات العالمية. وبهذه المناسبة، نجد التحية بكل إكبار وإجلال الدور الاستراتيجي الذي اضطلع به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في دعوة الحكومة إلى خلق صندوق خاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا الذي يتوخى التكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية ومساعدة القطاعات المتضررة من هذه الجائحة.

السيد الرئيس المحترم،

كما سبق وأن أشرنا فإن كل القطاعات الاقتصادية، عرفت أزمت عميقة، جراء هذه الجائحة، ومن ضمنها، قطاع الداخلية، هذا القطاع الذي نحى بالمناسبة كل العاملين به على ما قاموا به من مجهودات جبارة مشكورين عليها طيلة فترة الحجر الصحي. وغير خاف، أنه قطاع حيوي ومهم، وذلك بالنظر إلى المهام المنوطة به، سواء في المجال الأمني، أو الاجتماعي أو الإداري، وذلك لارتباطه الوثيق بالمواطن، وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يتسمها هذا القطاع فإن الحكومة قلصت من الميزانية المرصودة له.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهم المدايل التي تعتمد عليها الجماعات الترابية وهي الضريبة على القيمة المضافة التي عرفت تراجعاً يقدر بـ 18.32% نتيجة الركود الذي تشهده أنشطة القطاعات الأكثر تضرراً، التجارة والبناء والنقل، والمطاعم والأنشطة العقارية وغيرها وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى المنحى الذي سجلته هذه الموارد خلال شهر أبريل 2020، ولعل هذا الانخفاض لا شك سيجعل مؤسسة الجماعات الترابية في مواجهة مشاكل جمة، بحيث إنها لن تتوفر على ميزانية كافية قينة بإنجاز المشاريع.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن البنيات الأساسية تلعب دوراً مهماً في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، خاصة قطاعات (السكن، التجهيز، النقل) تأهيل العالم القروي، الأمر الذي يستدعي من الحكومة أن تنهج سياسة مندمجة متكاملة، في إطار أقطاب تنموية، تتجاوز النظرة القطاعية المحدودة الأثر، اعتباراً القيمة هذه الأوراش في المستقبل القريب الذي تتوجه فيه بلادنا نحو تحقيق الجوهية الموسعة، التي ولا شك ستفتح آفاقاً تنموية واعدة لبلادنا وستشكل نقطة عبور مهمة نحو الاقتصاد الوطني المتكامل والبناء المجتمعي المساعد على تأهيل بالأولوية لمناطق العمق المغربي، ولذلك نعتبر في الفريق الاستقلالي أن البنيات التحتية، ومن خلال توجيه استثمارات كبرى لمواصلة تطويرها

لقد أحدث الانتشار السريع لفيروس كورونا (كوفيد-19) على المستوى الدولي رجة قوية للأمن الصحي والاقتصاد بجل الدول، مما عرض الوضعية الاجتماعية لمئات الملايين من الأشخاص حول العالم للتدهور والهشاشة، الشيء الذي سيعرض الاقتصاد العالمي لكساد حاد، وقد انعكس ذلك على العديد من القطاعات الاقتصادية الوطنية التي توقفت كلياً أو جزئياً.

ومن المتوقع أن تحدث آثار هذه الجائحة صدمة قوية على النمو الاقتصادي خلال سنة 2020 إذا ما تزامنت مع الآثار السلبية للجفاف على النشاط الاقتصادي، خاصة النمو الفلاحي لسنة 2020.

فالمغرب استطاع بجنكة جلالة الملك وتبصره وبعد نظره أن يجنب المغرب كارثة إنسانية، حيث فضل جلالته الإنسان على الاقتصاد، ليحتل المغرب الرتبة 67 لأكثر الدول إصابة بفيروس كورونا، وهنا لا بد من تحية إجلال وإكبار للمرابطين في الصفوف الأمامية المتصدية للفيروس من قطاع الصحة المدنية والعسكرية والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وأطر وأعاون وزارة الداخلية وقطاع المالية وكل المغاربة الغيورين على هذا الوطن.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية التعديلي، لم يكن في مستوى الانتظارات الظرفية التي تجتازها بلادنا، فالإجراءات التي تضمنها تكاد لا تذكر، فالمشروع قدم فقط أنصاف الحلول، ولم يستطع تحقيق التغيير المنشود، وإحداث القطاعات الضرورية مع مظاهر الأزمة، وكرس منطق استئناف الأنشطة الاقتصادية عوض تحقيق شروط إنعاش اقتصادي حقيقي، ومسؤول اجتماعياً، كما أنه لم يجدد أولويات المرحلة، خصوصاً فيما يتعلق بالنهوض بالتعليم والصحة، وكذا تحقيق الأمن الطاقوي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، ما يجعل منه قانوناً ترقيعياً للمالية.

كما أننا في الفريق الاستقلالي نلاحظ أن الحكومة تنصلت من التزاماتها الاجتماعية مع المهنيين، وعدم إدراجها للمقتضيات المتعلقة بالحماية الاجتماعية لأصحاب المهن، وللمستقلين في هذا المشروع، وكما نلاحظ أن هذا المشروع فوت فرصة إدماج الاقتصاد غير المهيكل في القطاع المنظم.

كما نسجل أيضاً مواصلة استهداف الحكومة للقدرة الشرائية للمواطنين، وضرب الطبقة الوسطى، بسبب عدم تنصيب مشروع القانون التعديلي للمالية عن أي تدبير من شأنه الرفع من الدخل، وتحسين الوضعية الاقتصادية، والمادية للأسر، كما أنه لم يتضمن، أي آليات لوقف ازدياد حدة الفقر، حيث أصبح حوالي 10 مليون مواطن مهدد بالعيش تحت عتبة الفقر.

كما نود في الفريق الاستقلالي التنبيه إلى ضرورة الاعتناء بالعالم القروي الذي يعاني من التهميش في ظل غياب رؤية للحكومة من أجل النهوض به وبالمناطق الجبلية والحدودية، حيث لم يتضمن مشروع قانون المالية التعديلي أية أوراش تنموية بخصوصه (تضمن فقط تدبيرين بخصوص

الاجتماعية وعلى النهوض بالتنمية المستدامة، والقطع مع الاختيارات الفاشلة والمفرطة في الليبرالية، للحد من مظاهر الهشاشة التي تعاني منها بلادنا على مستوى التراجع المستمر للنمو ومعه محتوى الشغل وضعف قدرة المقاولات المغربية وخاصة الصغيرة والمتوسطة على الصمود والمنافسة، بالإضافة إلى هشاشة منظومة الحماية الاجتماعية واستفحال الفوارق الاجتماعية والمحالية. وقد قدم حزب الاستقلال مذكرة مفصلة للسيد رئيس الحكومة تعبر عن وجهة نظره لترتيب الأولويات وإنعاش الاقتصاد وتقوية الحماية الاجتماعية، وبناء المستقبل، غير أن هذا المشروع المعروض أمامنا ألقى بإجراءات غير كافية، ترقيعية لا تستجيب لطموحات المواطنين والمواطنات، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بالرفض على هذا المشروع.

2) مداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار الدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 لسنة 2020 المالية

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية في إطار مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 لسنة المالية 2020.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على اعتزازنا بالإجراءات والتدابير التي اتخذتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، لمواجهة تفشي وباء كورونا المستجد، والتي جنبت بلادنا آلاف المصابين والضحايا.

إن تداعيات جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية لبلادنا، لم تمنع الحكومة من إطلاق حزمة من البرامج الاجتماعية، بتعليقات ملكية سامية، لتخفيف آثار هذه الجائحة على الفئات الهشة والفئات التي وجدت نفسها في وضعية صعبة بسبب توقف نشاطهم الاقتصادي، حيث ساهم الدعم المالي الذي خصصته لجنة اليقظة الاقتصادية المحدثه لهذا الغرض، في تخفيف آثار هذه الجائحة ويمكن من إنجاح الحجر المنزلي على مدى ثلاثة أشهر كاملة، مع التأسف لعدم استفادة بعض الأسر المستحقة رغم قلة عددها، ولأسباب مختلفة ذاتية وموضوعية، متمنين تدارك ما يمكن تداركه في هذا الجانب.

وفي هذا الإطار، لا يفوتنا في فريق العدالة والتنمية أن ننوه بالحس التضامني العالي الذي أبانت عليه مختلف شرائح المجتمع المغربي خلال هذه

سيسهم في تحقيق اقتصاد وطني يتوفر على المنة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نؤكد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على ضرورة تقوية روح التضامن الوطني، باعتباره دعامة أساسية للتوزيع العادل لمجهودنا الوطني ولتوفير الخدمات الاجتماعية بين مختلف الفئات.

السيد الرئيس المحترم،

وعلى الرغم من كل هذه الجهود والتدابير فقد أدت العواقب الاقتصادية الخيمة لهذه الجائحة، التي تزامنت مع الآثار السلبية للجفاف الذي يعرفه الموسم الفلاحي الحالي إلى اختلالات مهمة على مستوى توازن المالية العمومية مقارنة بتوقعات القانون المالي 2020.

وقد بادر حزب الاستقلال منذ الأسابيع الأولى لهذه الجائحة لمطالبة الحكومة بوضع قانون مالي تعديلي لأن الفرضيات المعتمدة في قانون المالية لسنة 2020 أصبحت متجاوزة، وها هي الحكومة تقدم مشروع قانون مالي تعديلي لسنة 2020 وفق ثلاثة محاور:

- مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي؛

- الحفاظ على مناصب الشغل؛

- تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

السيد الرئيس المحترم،

إنه بفعل تأثير انخفاض طلب الشركاء الرئيسيين والإجراءات الاحترازية، تأثرت عدة قطاعات بسبب الأزمة حيث سجلت انخفاضا كبيرا، (السياحة 94%)، (صناعة النسيج والجلد 76%) مع تراجع للصادرات بنسبة 74% عند نهاية شهر ماي، (الصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهرباء (توقف 73% خلال شهر أبريل)، (صناعة السيارات انخفاض في الصادرات بنسبة 89%) (الطائرات 76% خلال شهر أبريل)، ويرجع ذلك لإغلاق الحدود مع شركائنا الرئيسيين وتعليق الرحلات الجوية، وحركة التنقل البحري للمسافرين وتعليق الطليبات الأجنبية، وتمثل هذه القطاعات 15% من القيمة المضافة الإجمالية.

وقد انعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل كبير ملحوظ على مداخيل الأسفار وعلى تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ورغم هذه الأمة الوبائية فقد حافظت بعض القطاعات على معدلات نمو إيجابية ويتعلق الأمر بالصناعة الاستخراجية والصناعات الكيماوية، بفضل استقرار الطلب الداخلي (84% من النشاط مقابل 16% فقط موجهة للتصدير) وقطاع الأنشطة المالية وقطاع خدمات التعليم والصحة وقطاع البريد والمواصلات، وتمثل هذه القطاعات حوالي 38% من القيمة المضافة الإجمالية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد كان حزب الاستقلال سباقا للمطالبة بوضع قانون مالي تعديلي يعيد ترتيب الأولويات والعمل على جعله مشروع مجتمعي حقيقي يقوم على تقوية السيادة الوطنية من جميع أبعادها وعلى تعزيز مفهوم دولة الرعاية

1.1 مليار درهم (100 مليون أورو)، مع الاتحاد الأوروبي لدعم ثلاث قطاعات ذات أولوية قصوى في مخطط الصحة 2025، والتي تتم تحسين جودة وسلامة العلاجات، والمواكبة في التدبير البشري والمالي للنظام الاستشفائي، وكذا دعم تنفيذ مبدأ البعد الترابي للخدمات الصحية.

إننا في فريق العدالة والتنمية نعتز بهذه الطفرة المحفزة في قطاع الصحة، حيث تمكنت بلادنا في ظرف وجيز من إجراء حوالي 20 ألف تحليلية طبية في اليوم للكشف عن فيروس كورونا، بعدما لم يكن العدد يتجاوز الألف تحليلية بداية هذه الجائحة، وتطوير اختبار 100 في المائة مغربي؛ وتقوية الطاقة الاستيعابية لأقسام الإنعاش عبر الرفع من الطاقة السريرية للإنعاش من 1700 سرير في بداية الأزمة إلى حوالي 3000 سرير اليوم.

إن المتغيرات الجديدة التي أفرزتها هذه الجائحة تفرض الانتقال نحو السرعة القصوى في بناء منظومة صحية عمومية لتقديم خدمات صحية لعموم المواطنين وعلى أساس عدالة مجالية، يكون أساسها العنصر البشري وتدعمها الصناعة المحلية للمعدات والأدوية اللازمة لمواجهة أزمات صحية مثل التي نعيشها حالياً، حتى لا يؤدي الاقتصاد ثمن ضعف هذه المنظومة.

وفي هذا السياق، نرى في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن النهوض بقطاع الصحة ببلادنا على ضوء المعطى الجديد يتأسس على ما يلي:

- تقوية البنيات التحتية الصحية وتجويد الخدمات بمختلف جهات وأقاليم المملكة؛
- تعزيز الموارد البشرية من الأطر الصحية بمختلف تخصصاتها؛
- دعم البحث العلمي والتكنولوجي الموجه لهذا القطاع؛
- تقوية القدرات الإنتاجية للصناعة الدوائية الوطنية؛
- تعميم التغطية الصحية.

قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وعلى غرار قطاع الصحة، فقد أعطت هذه الحكومة والتي سبقتها أهمية خاصة لتطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. فقد صادق البرلمان قبل أشهر على مشروع القانون الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وهو القانون الذي يشكل إطاراً مهماً لتنزيل الإصلاح وتجاوز الاختلالات البنوية التي يعاني منها هذا القطاع، والتي لم تكن دائماً مرتبطة بقلّة الموارد المالية والبشرية، بقدر ما كانت مرتبطة بضعف الحكامة. كما عرفت ميزانية هذا القطاع ارتفاعاً مهماً خلال السنوات الماضية، حيث بلغت برسم السنة المالية 2020 أكثر من 72 مليار درهم، بزيادة قدرت بـ 10 ملايين درهم.

ومن من حسنات هذه الجائحة أنها كشفت لنا عن إمكانيات أخرى

الفترة العصبية بشكل ملحي يعيد إلى الأذهان الملاحم التي خلدها هذا الشعب في صفحات التاريخ.

كما ننوه أيضاً بالمقاربة التشاركية التي نهجها السيد رئيس الحكومة المحترم مع مختلف الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية طيلة فترة الطوارئ الصحية، ومن أجل تدبير مرحلة ما بعد الحجر الصحي والتحصير لمشروع قانون المالية التعديلي.

وكذا انخراط البرلمان بمجلسه في هذا المجهود الوطني الاستثنائي من خلال الدراسة والتصويت على مجموعة من مشاريع القوانين ذات البعد الاجتماعي بحس وطني غابت عنه التقاطبات التقليدية "أغلبية-معارضة"، وفي مقدمة هذه القوانين مشروع القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، آملين أن يستمر هذا النفس داخل هذه المؤسسة فيما تبقى من عمر هذه الولاية التشريعية من أجل إخراج باقي القوانين الأخرى، بما سيمكن من تعزيز الحماية الاجتماعية لشراخ واسعة، وأخص بالذكر القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين ومدونة التعاضد المحتجزان بهذا المجلس منذ الولاية الحكومية السابقة.

إن هذه الجائحة محنة في طبيعتها منح كثير ينبغي أن نستوعبها، وفي مقدمتها "أنا جميعاً في مركب واحد، لن ننجو إلا جميعاً". ولعل أهم درس ينبغي استخلاصه من هذه الجائحة هو أن تأجيل الإصلاح له كلفة أيضاً. فلو اعتمدنا هذا السجل في وقت سابق لسهل على الحكومة استهداف الفئات التي تستحق الدعم، وتجنب ما عرفته العملية من اختلالات.

كما لا يفوتني التنويه أيضاً بانخراط الجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، في هذا المجهود الوطني للتخفيف من الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة على المواطنين والمواطنات رغم السعي - غير المفهوم - لطمس هذا السور، بما يناقض شعارات الديمقراطية المحلية واللامركزية والجهوية المتقدمة.

قطاع الصحة

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن اختيار أولوية صحة المواطنين على الاقتصاد جعل بلادنا تتخذ مجموعة من التدابير الاستباقية، وفي مقدمتها تعزيز وتقوية البنيات التحتية الصحية، حيث خصصت لجنة اليقظة الاقتصادية 2 مليار درهم من أجل دعم قطاع الصحة. هذا القطاع الذي حضي باهتمام كبير خلال العقد الأخير، حيث بلغت ميزانيته هذه السنة 18.67 مليار درهم، أي ما يمثل 7.27% من الميزانية العامة، وهي أعلى نسبة منذ الاستقلال، وبزيادة تقدر بـ 14.4% مقارنة مع ميزانية سنة 2019، وذلك من أجل مواصلة تنفيذ مخطط الصحة 2025.

وفي هذا السياق، وقعت بلادنا منتصف شهر ماي الماضي اتفاقية بقيمة

الاقتصادية ضرورة الاستفادة من برنامج "ضمان أوكسجين" بالحفاظ على مناصب الشغل.

وفي هذا السياق، ندعو في فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى ضرورة:

- تطوير النمو الاقتصادي وإنتاج الثروة وعدالة توزيعها؛
- تعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني وإدماج القطاع غير المهيكل في السورة الاقتصادية؛
- إصلاح النظام الجبائي بما يحقق الإنصاف الضريبي؛
- تعزيز التأقلم والتكيف الاقتصادي؛
- ربط التكوين المهني باحتياجات سوق الشغل؛
- دعم التحول الرقمي للمغرب كركيزة أساسية للتنمية المستقبلية؛
- الاستثمار في التكوين المستمر لإعادة تأهيل الرأسمال البشري وتعزيز تأقلمه مع متطلبات سوق الشغل الوطنية والدولية؛
- تشجيع مجالات البحث العلمي والتكنولوجي وتطوير البحث والاختراع باعتبار الاقتصاد عالي القيمة يقوم اليوم على المعرفة.

قطاع السياحة والصناعة والخدمات والنقل الجوي

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن قطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي، الذي يساهم بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الخام لبلادنا، وموردا مهما للعملة الصعبة تضرر بشكل كبير بسبب هذه الجائحة، حيث تراجع قطاع السياحة هذه السنة (مع احتساب الربع الأول من السنة) بنسبة بلغت 71.7- متم شهر ماي المنصرم، كما أن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج انخفضت بـ 26.3-، الشيء الذي أثر بشكل كبير على احتياط بلادنا من العمل الصعبة.

وفي هذا السياق، وجب التنبيه إلى هذا الإقبال المتزايد على السياحة ببعض البلدان القريبة منا رغم الإمكانيات الطبيعية والحضارية التي تزخر بها بلادنا، والذي ينتج في أغلب الأحيان عن ضعف الخدمات وارتفاع التكاليف وغياب الجودة. ولهذا، ينبغي أن تشكل هذه الأزمة فرصة أمام تطوير هذا القطاع ومناسبة لتشجيع السياحة الداخلية.

كما نثمن دعم الحكومة للخطوط الملكية المغربية لتجاوز تداعيات هذه الجائحة، داعين إلى ضرورة ربط هذا الدعم بتجويد خدمات هذه الشركة وجعلها أكثر تنافسية وجاذبية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإجراءات والتدابير الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة خلال هذه

مهمة يمكن استثمارها لتطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ببلادنا، كما كشفت عن مؤهلات وكفاءة أطرننا الإدارية والتربوية وتلامذتنا الأجراء.

وفي هذا الإطار، ومن منطلق الغيرة الوطنية الصادقة على هذا القطاع، واستحضارا لدوره المهم والحاسم في مغرب الغد، فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعو إلى ضرورة:

- تحيين الإطار القانوني المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي على ضوء القانون الإطار، لاسيما القانون المنظم للتعليم الخصوصي ببلادنا؛
- التسريع بتعميم التعليم الأولي وتنزيل برنامج الإدماج التدريجي للأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية؛
- التسريع بمعالجة اختلالات الهوة الرقمية بين الوسطين الحضري والقروي بشكل يحقق الإنصاف وتكافؤ الفرص وإطلاق "برنامج مليون لوحة إلكترونية" على غرار المشروع الملكي "مليون محفظة"؛
- دعم البحث العلمي وتشجيع الكفاءات.

لقد أعادت هذه الجائحة ترتيب الأولويات بالنسبة للحكومة وسلطت الضوء من جديد على أهمية قطاعي الصحة والتعليم في بلوغ التنمية المنشودة. وفي هذا السياق، لا بد من التنويه بالانخراط التلقائي والمثمر للأطر الصحية والتعليمية وندعو إلى ضرورة معالجة كافة الملفات العالقة عرفانا بالدور الأساسي الذي ما فتئت تضطلع به هذه الفئات.

قطاع الشغل والإدماج المهني

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الوضعية الصعبة كانت صدمة عنيفة لاقتصادنا الوطني، تتطلب عدة سنوات لامتصاصها، على غرار باقي دول العالم، الشيء الذي أثر سلبا على مناصب الشغل، خصوصا وأن اقتصاد بلادنا يرتبط بشكل عضوي مع منظومة الاقتصاد العالمي، التي تحكمها نظرية مفرطة في الليبرالية تتوخى الربح السريع على حساب الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة، اتخذت مجموعة من التدابير الشجاعة للحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المتضررة والحفاظ على مناصب الشغل، ومنها تخصيص تعويض شهري قدره 2000 درهم لفائدة المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020، المتوقفون عن العمل خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، بالإضافة إلى التعويضات العائلية وتلك المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض. واستفادة هؤلاء أيضا من تأجيل سداد قروض الاستهلاك وقروض السكن إلى غاية 30 يونيو. كما ربطت لجنة اليقظة

الدور الاجتماعي للدولة، بمفهومه الشامل، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة، اللذان يعتبران دعامتين أساسيتين لتحقيق التنمية الشاملة.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وإسهاما منا في هذا التفكير الجماعي حول سبل تجاوز هذه الأزمة، ندعو إلى:

- جعل النموذج التنموي الجديد إطارا لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تبويء قطاعي الصحة والتعليم المكافحة التي يستحقها ودعم وتعزيز البحث العلمي وجعله في خدمة التنمية المستدامة؛

- تعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني وإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية؛

- توسيع منظومة الحماية والرعاية الاجتماعية من خلال تعميم التغطية الصحية الإلزامية على كل الفئات الاجتماعية، وإصلاح أنظمة التعاقد وضمان حكمتها، وتفعيل وأجراً التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

- تقوية دور الجماعات الترابية من خلال احترام صلاحيتها، لاسيما مبدأ التدبير الحر، والإسراع بتنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري؛

- التسريع بتنزيل القانون المتعلق بالسجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، بما سيمكن من ضمان النقائية برامج الدعم التي تقدمها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وتعزيز حكمتها؛

- التسريع بتنفيذ برامج التنمية الجهوية؛

- استثمار موارد "صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية" عبر إقرار تعديل يسمح بتوجيه جزء من اعتماداته لمعالجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية؛

- تسريع سد الفجوة الرقمية والتحول الرقمي باستثمار موارد الصندوق الخاص بالخدمة الأساسية للمواصلات؛

- تسريع تنفيذ برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

- تفعيل نظام الليقطة مدعوم بنظام معلوماتي لتمكين التفاعل بشكل مبكر مع تدهور المؤشرات الاقتصادية واتخاذ السياسات التصحيحية الملائمة وكذا تدبير المخاطر باعتبارها عنصرا أساسيا في مسلسل إعداد وتدبير السياسات العمومية؛

- تحسين شروط العمل داخل المقاولات والضيعات الفلاحية وربط تقديم التحفيز بإحداث مناصب شغل جديدة واحترام حقوق وحرريات العمال والمستخدمين، مع العمل على مراجعة مدونة الشغل بما يعزز الحماية الاجتماعية وتقوية جهاز مفتشي الشغل، والحرص على احترام الحقوق النقابية داخل مقرات العمل؛

- إخراج صندوق الزكاة؛

- تأسيس الحوار الاجتماعي والزامية تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية.

الظرفية العصبية لا يمكن أن تخطئها العين المحايدة والمنصفة. وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض هذه الإجراءات:

- تخصيص تعويض شهري قدره 2000 درهم لفائدة جميع المجاورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020؛

- استفادة أزيد من 105.535 أرملة (حوالي 179.000 يتيم ویتیة) بغلاف مالي ناهز مليارين و373 مليون درهم؛

- المصادقة على 45 مشروع اتفاقية واستثمار بغلاف مالي إجمالي يفوق 23 مليار درهم، ستمكن من توفير 3194 منصب شغل مباشر و5406 منصب شغل غير مباشر؛

- صرف مساعدات لـ 5.5 مليون أسرة يعمل أربابها في القطاع غير المهيكل بغلاف مالي يناهز 17 مليار درهم؛

- التكفل بالمغاربة العالقين بالخارج بسبب غلق الحدود وإعادة حوالي 11 ألف مواطن إلى أرض الوطن، قبل فتح الحدود، وفق شروط صحية صارمة؛

- التكلفة بالأشخاص بدون مأوى في فضاءات خصصت لهذا الغرض مع إرجاع عدد منهم إلى أسرهم؛

- تحسين المنح الدراسية المخصصة لتحضير دكتوراه الطب والصيدلة وطب الأسنان والبيطرة ومهندس الدولة أو دبلوم مهندس معماري ودبلوم مؤسسات التجارة والتسيير؛

وفي هذا السياق، لا بد من الوقوف بفخر واعتزاز عند هذا المجهود الاستثنائي، وفي هذه الظرفية، لإيصال الدعم للمعنيين، خصوصا أولئك المتواجدين في العالم القروي والمناطق الصعبة والنائية، مع ما استلزمه ذلك من تعبئة للتجهيزات اللوجيستية والموارد البشرية، وتطوير للأنظمة المعلوماتية، وهو ما كشف من جديد قدرة وكفاءة الأطر المغربية.

كما نوه أيضا بالتفاعل مع شكايات الأسر المستفيدة من بطاقة "راميد"، التي وجدت نفسها غير قادرة على سحب الدعم بسبب وفاة رب الأسرة أو ضياع بطاقة تعريفه أو انتهاء مدة صلاحيتها وإحداث بوابة خاصة لتلقي شكايات المواطنين العاملين بالقطاع غير المهيكل الذين لم يستفيدوا من الدعم، حيث سجل هذا النظام حوالي مليوني شكاية قبل منها 1.2 مليون، وثمن تمحيص أكبر لما رفض منها لأنصاف من يستحق. ومن هنا ندعو إلى التسريع بمعالجة الشكايات المتبقية لتخفيف آثار هذه الجائحة على المعنيين بالأمر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ينبغي أن تشكل مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل، فرصة مهمة لاستخلاص الدروس والعبر، وفرصة أيضا لمراجعة مقاربة الدولة في التعاطي مع الملفات الاجتماعية، فقد نهت هذه الجائحة إلى ضرورة استعادة

من جهة أخرى، نوه بمجهودات وزارة الداخلية مركزيا وجمويا وإقليميا ومحليا في هذه الأزمة الوبائية، وهي مناسبة لتجديد الشكر والامتنان والتحية والتقدير لقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والقوات المسلحة الملكية والإدارة الترابية بمختلف رتبها وأعاونها، على ما بذلوه من مجهودات دالة على وطنية عالية وصادقة في فترة حالة الطوارئ الصحية.

وارتباطا بخيار الجهوية المتقدمة، كخيار استراتيجي، يبقى انتظارنا أكبر، إذ نتطلع إلى توزيع منصف للاستثمار العمومي محليا واجتماعيا، بغية خلق التوازن الجهوي المنشود، آمين أن تكون الميزانية العامة آلية جوهرية لتفعيل الخيار الجهوي من خلال تمكين الفاعل الجهوي والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية ومالية وبشرية، ليتفاعل مع الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجهات، وتستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنين.

وارتباطا بمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، نقتراح إحداث لجن جهوية للبقظة الاقتصادية كآلية لاتخاذ القرارات جمويا ومحليا وفق الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مناسبة أيضا والمناسبة شرط، لنجدد الدعوة إلى أجرأة ميثاق اللاتركيز الإداري، كآلية تنظيمية تحدد علاقة المصالح الإدارية الجهوية والإقليمية والمحلية بالمنتخبين وبالإدارة الترابية، دون إغفال أهمية تمكين الجماعات الترابية بمختلف مكوناتها من ممارسة اختصاصاتها، وتوفير سبل نجاحها، خصوصا في فترة جائحة كوفيد-19 وما بعدها.

ونحن مقبلون على مسلسل الاستحقاقات الانتخابية، نقتراح مراجعة الترسنة القانونية المتعلقة بالإصلاح المؤسساتي للجماعات الترابية، وبمختلف هذه الاستحقاقات، مستلهمين الدروس من الممارسة ومن هفوات التأسيس.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لقطاع التربية والتكوين، الذي نعتبره دائما رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومرتكزا أساسيا لإرساء نموذج تنموي جديد، نسجل إيجابا كافة المجهودات المبذولة في هذه الظرفية الاستثنائية، خصوصا بعد إقرار تعليق الدراسة الحضورية والعمل عن بعد، كتجربة نوعية رائدة، كما نثمن عاليا قرار إجراء الاستحقاقات وفق جدول زمني معقولة، وبهذه المناسبة نتقدم في الفريق الحركي بأحر التهاني للناجحين في هذه الاستحقاقات ونتمنى لهم التوفيق والسداد في مستقبلهم الدراسي.

واستحضارا لمسلسل الإصلاح الذي عرفته المنظومة التعليمية مؤخرا، نتمنى صادقين أن تحقق الأهداف المسطرة من قبل الوزارة للرقى بهذا القطاع الإستراتيجي، بالرغم من تسجيل للأسف تقلص ميزانية الاستثمار لهذا القطاع الحيوي بحوالي 5 ملايين درهم في مشروع القانون المالي التعديلي، خصوصا وأنه تنتظره الوفاء بالتزامات، خاصة المتعلقة بتزليل

3) مداولة الفريق الحركي في إطار الدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 لسنة المالية 2020

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار دراسة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 برسم السنة المالية 2020، وهي فرصة أخرى سانحة لنا لإبراز مواقف وتصورات واقتراحات، تتجاوز منطق مناقشة الأرقام، إلى تحليل البرامج والسياسات العمومية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من منظور حركي يستحضر دائما وأبدا مصلحة الوطن والمواطنين، بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة، وهو مشروع قانون مالية تعديلي فرضته تداعيات جائحة كوفيد 19 وما بعدها، وانعكاسات الجفاف على التوازنات الماكرو اقتصادية وعلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

السيد الرئيس،

استحضارا لحجم الضرر الذي تكبده الاقتصاد الوطني على غرار الاقتصاد العالمي جراء جائحة كوفيد-19، وإيماننا منا في الفريق الحركي بأهمية الاستثمارات الوطنية العمومية والخاصة، والاستثمارات الأجنبية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلدنا، نؤكد على ضرورة بلورة استراتيجية قصيرة المدى لتشجيع الاستثمار، وفي هذا الإطار نقتراح اعتماد نظام ضريبي وجمركي تحفيزي وتنافسي، وبالنظر إلى مخلفات الجائحة على المقاولات، إذ تضررت حوالي 132 ألف مقاول، تشكل منها المقاولات الصغيرة جدا 72%، نتطلع إلى بلورة منظومة الدعم وتمويل وتوجيه ومواكبة هذه المقاولات، لتستعيد عافيتها ومناعتها وتنافسيتها، وبالتالي الحفاظ على مناصب الشغل، وفي هذا الصدد نثمن عاليا رصد اعتمادات في مشروع قانون المالية المعدل لتغطية مخاطر القروض المضمونة لفائدة الشركات، بما في ذلك المقاولات العمومية، من قبيل تطبيق شروط تفضيلية، من خلال سعر فائدة أقصى لا يتعدى 3.5%، ومدة سداد تعادل سبع سنوات، وفي هذا الإطار نتطلع إلى وضع جدول زمنية محددة لتسوية المتأخرات المستحقة للمقاولات.

أما بالنسبة للمالية العمومية، فنجدد التأكيد في الفريق الحركي على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، وترشيد النفقات وتخفيف الضغط على المالية العمومية، وإصلاح النظام الجبائي، وبلورة إصلاح جوهرى للنظام الصفقات، متطلعين أيضا إلى مضاعفة الجهود لمعالجة اختلالات الميزان التجاري وميزان الأداءات وارتفاع المديونية الداخلية والخارجية.

السيد الرئيس المحترم،

مضامين قانون الإطار.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع الصحة، نجد التنويه بالمجهودات المتواصلة للأطباء من أطباء وممرضين وإداريين وكذلك الطب العسكري في هذه الظرفية الصعبة المطبوعة بروح التضحية ونكران الذات، مما يمكن بلادنا من الحد من خطورة الوباء وتفادي الأسوأ، وهي مناسبة لدعوة الحكومة إلى الانكباب بعد الجائحة على تحسين الوضعية المادية والاجتماعية والمهنية للأطباء الصحية بمختلف فئاتهم ورتبهم، متطلعين إلى إعادة ترتيب الأولويات في مغرب ما بعد الجائحة، من خلال جعل قطاع الصحة إلى جانب التعليم على رأس هذه الأولويات إذ نعتبر في الفريق الحركي أن الاستثمار في الإنسان أهم من الاستثمار في المجال.

فالملطوب اليوم قبل الغد بلورة ميثاق وطني للصحة العمومية، يؤسس للعدالة الصحية مجاليا واجتماعيا، ميثاق يجد حولا للخصائص المسجل في التجهيزات والموارد البشرية في بعض الجهات وفي المناطق القروية والجلبية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، نتمنى مختلف الإجراءات الواردة في مشروع قانون المالية المعدل، كمنح أجل ستة أشهر للمعششين العقاريين الذين أبرموا اتفاقيات مع الدولة من أجل بناء مساكن اجتماعية تتصم آجالها خلال فترة الطوارئ الصحية. وارتباطا بانعكاسات الجائحة على قطاع الإسكان نسجل أهمية التدابير المتخذة على صعيد الوزارة، كرقنة الخدمات القطاعية خلال الجائحة، كما نتمنى عاليا الإستراتيجية المسطرة لتأمين إقلاع جديد للقطاع لما بعد الجائحة، متطلعين في هذا الإطار إلى توفير آليات التنزيل والتفعيل، وهي فرصة سانحة لنا لنجدد التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير عملية لمنظومة التعمير بالمجال القروي، مع المرونة في تنزيل التشريعات المتعلقة بها، كما ندعو إلى بلورة سياسة مندمجة للقروية على شكل سياسة المدينة، والتفكير أيضا في إحداث وكالات قروية إسوة بالوكالات الحضرية.

السيد الرئيس،

استحضارا لأهمية قطاع الماء، في ظل شح التساقطات والجفاف الذي يعرفه بلدنا هذه السنة، وتداعيات جائحة كورونا على القطاع، واعتبارا أيضا لإشكالية دخول مناطق وأقاليم وجاعات في أزمة العطش، نؤكد في الفريق الحركي على أهمية إعداد برنامج استعجالي استثنائي للحد من آثار هذه الظاهرة البيئية، متطلعين إلى ترجمة ذلك في أرقام واستثمارات وتوجهات مشروع القانون المالي المقبل، وصلة بما سبق نقترح أيضا بلورة مخطط عملي للتضامن المائي بين الجهات، وتوجيه الزراعات وفق الخصوصيات الجهوية والمحلية للحد من استنزاف بعضها للفرشة المائية، كما نؤكد على أهمية تعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية والاستثمار في تنمية واستعمال الموارد المائية البديلة غير التقليدية.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع السياحة، كأحد أهم القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، إذ ساهم في سنة 2019 بـ 7% من الناتج الداخلي الخام، وحقق عائدات مالية قدرت بـ 8 مليارات دولار، ويشغل 750 ألف شخص، واستحضارا لتداعيات جائحة كوفيد-19 على القطاع، نؤكد على ضرورة بلورة مخطط استعجالي بأهداف واضحة المعالم للنهوض بالقطاع السياحي والقطاعات الأخرى المرتبطة به كالصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

تلكم بعض مواقف الفريق الحركي حول الميزانيات الفرعية لبعض القطاعات في إطار مناقشة مشروع قانون المالية المعدل برسم السنة المالية 2020.

وأمام هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

4) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار تفسير التصويت على مشروع قانون المالية رقم 35.20 المعدل للسنة المالية 2020

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إن الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها بلادنا بسبب جائحة كوفيد-19 فرضت على الحكومة بتوجيهات ملكية اتخاذ مجموعة من الإجراءات النوعية للتحكم في الحالة الوبائية، والحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية، اتخذت فيها الحكومة شعار: الإنسان أولا والصحة قبل الاقتصاد. إجراءات حظيت بإجماع وطني في مرحلتها الأولى (وقد كانت لنا فرصة للتنويه بها)، قبل أن يطفو إلى السطح التخبط الحكومي، في مرحلة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي، وما أكبه من تعنيم وتضارب في التصريحات وتعارض في القرارات، جعلت المواطن يضيق ذرعا بقساوتها ويشكك في جدواها بعد الفشل المسجل في احتواء البؤر الوبائية في الوحدات الإنتاجية الصناعية والخدماتية بسبب غياب شروط الصحة والسلامة، وعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية.

وإذا كان تدبير الأزمة قد أربك المرتكزات والمؤشرات والفرضيات التي اعتمدها القانون المالي فأصبحت متجاوزة، الإنتاج، الطلب، نسبة النمو... ما يرير اللجوء للقانون التعديلي، كآلية دستورية، تسمح بإعادة ترتيب الميزانية العمومية بناء على مخرجات النقاشات ومداولات المؤسسة التشريعية.

إلا أن عدم اعتماد الحكومة لمنهجية الحوار القبلي، والتوافق حول

نستورد سلعا تربطنا معها اتفاقيات التبادل الحر، إضافة إلى آثاره الوخيمة اجتماعيا بتعميق تدهور القدرة الشرائية، لأن المستهلك هو من يتحمل ارتفاع الأسعار في نهاية المطاف.

في نفس الاتجاه نسجل الآثار السلبية وغير المدروسة لبعض الإجراءات والتي من شأن سوق تطبيقها أن يزيد الأزمة الاجتماعية استفحالاً:

- إجراء دعم المقاولات المشروط للحفاظ على 80% من مناصب الشغل في صفوف الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قد تعتبره بعض المقاولات ترخيصاً (blanc-seing) مسبقاً للتخلص من 20% من الأجراء، دونما إثبات تضررها، وسيكون أغلب صحاياه من اليد العاملة النسائية والأجراء البسطاء، والعاملين بالمناولاة والعمال المؤقتين.

كل ذلك في غياب شبكات الحماية الاجتماعية، علماً أنه باستثناء المبالغ المخصصة للدفعة الحالية من صندوق الجائحة، فلا إشارة إلى تمديد هذا الدعم للأشهر المقبلة التي تترافق مع اقتراب عيد الأضحى والدخول المدرسي، في حين كان الأجر استمرار الدعم إلى حين استعادة الاقتصاد الوطني لعافيته كما طالب بذلك الاتحاد المغربي للشغل.

- وعلاقة بالاستثمار العمومي، الذي يشكل قاطرة للاقتصاد فتخفيض غلافه المالي إلى 182 مليار بدل 189 سيؤثر لا محالة على جودة الخدمات العمومية، ويحد من دور الدولة في تحريك الاقتصاد؛

- من جهة أخرى لم يأخذ مشروع القانون بعين الاعتبار حاجيات القطاعات الاجتماعية الحيوية والاستراتيجية، رغم ما أبانت عنه الجائحة من أولويتها وأهميتها، في وقت كنا ننتظر الرفع من مناصب الشغل لسد الخصاص المهول، في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية كقطاع الصحة الذي بات يفرض الاعتراف بخصوصيته، والتعليم والبحث العلمي كقطاعات استراتيجية.

السيد الوزير،

لقد كان حرياً بالحكومة أن تعتبر وتستخلص الدروس من أزمة كوفيد التي عرت عن العديد من الأعطاب المزمعة ببلادنا اقتصادياً واجتماعياً:

* بدءاً بالحفاظ على مناصب الشغل واحترام حقوق العمل بدل شرعنة التسريحات العالية الجماعية تحت ذريعة الأسباب الاقتصادية والهيكلية والتغاضي أحياناً عن طرد العمال لأسباب نقابية كما هو الحال في العديد من القطاعات (الخدمات الأرضية بالمطارات والموانئ...) بل حتى في تلك التي كنا نعتقد أنها في منأى عن هذه التجاوزات والخروقات كما هو الشأن بقطاع الإعلام السمي البصري (ملف صحفي قناة ميدي 1 تيفي).

- دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً، والمقاولين الذاتيين، من خلال تخفيضات مالية وجبائية وموآبتها لتكون فضاء قادراً على استقطاب اليد العاملة؛ * كان حرياً بالحكومة أن تجعل من مشروع القانون المالي نقطة انطلاق

التوجهات الكبرى، مع الفقاء الاجتماعيين وكل الفاعلين والمعنيين، يحد من مشروعيته الديمقراطية، ليصبح مجرد وثيقة تقنية تخضع لمنطق التوازنات الحساباتية، لم تستخلص بشأنه الحكومة الدروس المستفادة من الجائحة لتغيير مقاربتها ومنهجيتها في تدبير الشأن العام. وما إقصاء الحركة النقابية من عضوية لجنة اليقظة الاقتصادية إلا دليل على إبقاء دار لقمان على حالها.

السيد الوزير،

لقد كان مشروع القانون التعديلي هذا فرصة سانحة لمراجعة الخلفيات الفكرية والاستراتيجية للسياسات العمومية، فرصة للاعتراف بدور الدولة ورد الاعتبار للقطاع العمومي في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية المانحة، التي ظلت تعتبر الاتفاق العمومي تكلفة وعبء ثقيل على الميزانية العمومية، خاصة بعد امتحان مواجهة الجائحة، وما أثبتته من أهمية استراتيجية وحيوية للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية وعلى رأسها التعليم والصحة.

فقد كنا ننتظر أن يبني هذا المشروع على مرتكزين أساسيين:

• إطلاق خطة جديدة إرادية ومحكمة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

• الحفاظ على الدخل، دعم القدرة الشرائية، والحد من الهشاشة اجتماعياً ومجالياً، والحفاظ على مناصب الشغل خدمة للاستقرار الاجتماعي. فقد نتج عن توقف الأنشطة الاقتصادية تداعيات اقتصادية كبيرة ومركبة الأبعاد، حيث تضرر جزء مهم من النسيج الاقتصادي، وأبانت قطاعات عدة بصفة مبكرة عن مؤشرات الهشاشة، وانخفض الطلب الداخلي، وتقلصت تحويلات مغاربة العالم (الذين بالمناسبة تنامي لديهم الشعور بتخلي الدولة عنهم)، وتراجعت ميزانية الدولة بـ 40 مليار مراكمة عجزاً للخزينة بـ 81 مليار، اضطرت معه الحكومة للاقتراض الخارجي وتعميق المديونية.

أما على المستوى الاجتماعي، فالتداعيات كارثية بعد أن توقفت 60% من المقاولات المنخرطة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتوقف 925 ألف عامل مؤقتاً، عن العمل ثلثهم سيطاهم التسريح الجماعي، بالإضافة إلى حوالي 300 ألف من الوافدين الجدد من طالبي الشغل، منذرة بأرقام قياسية وشيكة لنسبة البطالة.

وما قد يترتب عن هذا الوضع من تنامي حدة الفقر، وتعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية، بعدما أصبح حوالي 10 ملايين مواطن مهدداً بالعيش تحت عتبة الفقر.

بالمقابل جاء مشروع القانون المالي التعديلي ببعض الإجراءات المؤقتة في الزمان، والمحدودة في الأفق على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي يتم الرهان على تشجيع المنتج الوطني، اقتصر مشروع القانون على رفع التعرفة الجمركية على الواردات من 30% إلى 40% رغم محدودية فعالية هذا الإجراء اقتصادياً لأن أغلبية الدول التي

خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 عرفت تراجعا بنسبة 7% بخسارة مالية تصل إلى 1885 مليون درهم، نظرا لتراجع الطلب الأوروبي. كما تتوقع انكماش اقتصاديا بين 4 و 10% وتصادد البطالة إلى 4.5 مليون مواطن سيفقد الشغل.

وفي ظل هذا الواقع نرى نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، أن الوقت ليس مناسباً، لما لاحظناه من ضغط اللوبيات في مختلف القطاعات، لتحقيق مكاسب أو أرباح الأزمة، على حساب الخزينة العامة والمالية العمومية، وهو السجل الذي جعل المواطن المغربي والرأي العام الوطني، يطرح تساؤلا عميقا حول قدرة وطبيعة قانون المالية التعديلي، هل هو محاولة لتمتع الاقتصاد وتحقيق الإقلاع وصيانة المكاسب الوطنية؟ أم هو انصياع لضغط بعض مجموعات المصالح؟

السيد الوزير،

بالنسبة لقانون المالية 2020، اعتمد فرضية محصول زراعي، يقدر بـ 70 مليون قنطار، وقانون المالية المعدل بيني الآن ليس فقط على فرضية بل على واقع 30 مليون قنطار وهو معدل دون المتوسط بكثير الذي فاق 80 مليون قنطار سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يعني أن الجفاف هذه السنة كان أثره ووقعه حاضر بقوة على القطاع الفلاحي والعالم القروي.

وإذا ما انضفت إلى ذلك إجراءات الحجر الصحي وإغلاق الأسواق بالعالم القروي، فإن سكان القرى والمناطق الجبلية والنائية، عانوا الكثير، السيد الوزير، الفلاح البسيط لم يجد محصولا زراعيا ولم يروج ماشيته وإنتاجه الحيواني وتحمل عبء العائلة الأسرة، وتغذية الماشية، الدعم بالشعير لا يغطي الحاجيات، لقد تحول معظم الفلاحين الصغار إلى فاقد الشغل والدخل ولم يستفيدوا من دعم كوفيد-19.

السيد الوزير،

الفلاحة ظلت صامدة والفلاح والإنسان القروي ظل صامدا لتوفير الغذاء والمنتجات بالأسواق الوطنية، وأتم اعترفت بذلك في مقدمة تقديم المشروع، لكن ماذا حمل المشروع لفائدة ساكنة العالم القروي ولشباب العالم القروي الأكثر تضررا بالجفاف وكورونا وتداعياتها، من خلال المناقشات لامسنا الضغط الكبير الذي تمارسه جماعات ضاغطة للاستثمار في العقار، في التصدير وفي بعض الصناعات والقطاعات الإنتاجية، لكن لا شيء عن الفلاح وسكان العالم القروي.

حضرات السيدات والسادة،

هناك خلاصات من اللازم استخلاصها من تجربة الأزمة التي نعيشها اليوم:

أولا، إن أي إفراط في التفاؤل والإطمئنان، قد يؤدي إلى رفع سقف الانتظارات والتطلعات بمختلف شرائح المجتمع المغربي؛

ثانيا، يجب أن تعطى الأولوية للقطاعات الوطنية التي مكنتنا من

للإصلاحات الكبرى، واتخاذ قرارات جريئة وعلى رأسها وضع منظومة شاملة للحماية الاجتماعية وهيكلية القطاع غير المنظم...؛

- مباشرة إصلاح المنظومة الجبائية من خلال إعادة تقييم النفقات الجبائية خاصة في بعض القطاعات، وتخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة للأجراء والبحث عن التمويل عبر الوسائل المالية... وغيرها مما تضمنته مخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات في أفق سن سياسة ضريبية ومنظومة جبائية عادلة ومنصفة، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية؛

- وضع تدابير وإجراءات صارمة لفرض الشفافية والحد من كل أشكال الفساد والريع الاقتصادي وتجريم الثراء غير المشروع من خلال وضع قوانين صارمة لتخليق الحياة العامة؛

- استحضار البعد البيئي كخيار استراتيجي لتوجيه السياسة الاقتصادية وضمان التنمية المستدامة...

لكل هذه الاعتبارات، ولكون كل مؤشرات مشروع القانون المالي التعديلي الذي نحن بصدد مناقشته تلوح بسياسة تقشفية في الأفق تذكرنا بالبرامج السيئة الذكر للتقويم الهيكلي وكوارثها الاجتماعية، فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل لن يساند مشروع القانون المالي التعديلي هذا.

5) مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار الدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 لسنة المالية 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد وزير المالية المحترم،

كما أكدنا على ذلك خلال مناقشتنا باللجنة، فإن كوفيد-19 كجائحة كونية، لم تخلل الأنظمة الصحية فقط بل فرضت توقف الأنشطة البشرية وزعزعت صلابة البدهات الإنسانية وقيمتها وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية، الجائحة لا أحد قادر على ضبط مساراتها وهي ضاغطة بشكل كبير على الاقتصاد والمالية العمومية على المدى المتوسط، وفي هذا السياق كان من الأفضل إثارة حوار وطني حول برنامج لإعادة الإقلاع الاقتصادي على المدى الزمني المتوسط حتى تكون الرؤية شمولية، مندمجة، وتدرجية، لأن منطق المؤشرات الرقمية سواء تعلق الأمر بالماكرو-اقتصادي أو بالسياسات القطاعية وحتى السياسة الضريبية، يقتضي وضع تصور لتدارك العجز الموازناتي، ودعم النمو ودعم القطاعات المتضررة وتصور واضح للأولويات، البطالة وفقدان الشغل، الركود الاقتصادي، تراجع المداخيل، تراجع الطلب الداخلي والخارجي ضعف التحويلات والاستثمارات.

فعلى سبيل المثال، تؤكد بعض الدراسات أن الصادرات الفلاحية

لأشغال لجنة اليقظة حيث أكدتم على ما يلي: "فإن إعطاء انطلاقة جديدة وقوية للاقتصاد الوطني لن يتم إلا من خلال تعبئة الموارد الضرورية والحرص على أن تعطى الأولوية في هذه الظرفية إلى الاقتصاد والمواطن المغربي بدعم الشركات الوطنية والمنتج الوطني والإبقاء على القيمة المضافة محليا".

وأركز على "إبقاء القيمة المضافة محليا"، لأن الوطن للجميع وعلى الجميع أن يتضامن ويتفانى لخدمة الوطن.
والسلام عليكم ورحمة الله.

الصمود خلال أزمة الحجر الصحي، ودعمها لتجاوز تداعيات الأزمة. وأخص بالذكر القطاع الفلاحي؛
ثالثا، الاستمرار في البرامج الوطنية التي كانت قد انطلقت قبل أزمة كورونا: ورش مراجعة النموذج التنموي الجديد، المخطط الجديد للفلاحة الجيل الأخضر، وغابات المغرب، مبادرة مصاحبة المقاولات، وتمويل شباب العالم القروي لإنشاء المقاولات ودعم أنشطته الذاتية
السيد الوزير، السيدات والسادة،
سأختم قولي باستعارة من كلامكم، السيد وزير المالية، بصفتكم منسقا